



تحقيق الأمن الغذائي في وقت الأزمات

عندما تحتل أبناء الأزمة الاقتصادية العالمية عناوين الصحف، فإنه يلزم استرعاء انتباه العالم إلى أن المتضررين ليسوا جميعاً ممن يعملون في مكاتب ومصانع. تطارد الأزمة المزارع الصغيرة في العالم حيث يعيش ويعمل 70 في المائة من الجياع في العالم.

فالحالة سيئة في المناطق الريفية بالبلدان النامية في أعقاب الطفرة التي حدثت في أسعار الأغذية والوقود في الفترة 2007-2008. وتأتي الأزمة الثانية لتصيب الفقراء بينما هم محبطون. فقد انخفضت الأموال المرسلة إلى الداخل من أقارب يعملون في المدن أو في الخارج مع زحف البطالة. وفي بعض القرى الزراعية، استهلك الفقراء بالفعل مدخراتهم في شراء الأغذية.

وتحتل الأزمة الاقتصادية العالمية أبناء الصحف وبرامج الحكومات. ويجري إنفاق تريليونات الدولارات لإنعاش الاقتصادات الغنية، ولكن من الذي سينقذ الفقراء؟

وتحاول هذه الورقة استطلاع كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على البلدان النامية، وكيف يمكن حماية الفئات الأشد ضعفاً من الجوع، وكيف يستطيع الاستثمار تحسين قطاع الزراعة ضد الأزمات في المستقبل، بل وتمكين المزارعين الفقراء من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأغذية. وليس هذا هو أول ركود يشهده العالم. فهناك دروس يمكن استخلاصها من الطريقة التي دافعت بها البلدان عن الأمن الغذائي أثناء صدمات الماضي من أجل الاستعداد بصورة أفضل للمستقبل.

أزمة الأغذية والأزمة المالية

ارتفع مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة بنسبة 52 في المائة في المتوسط من منتصف عام 2007 إلى منتصف عام 2008. وزاد عدد الجوعى في العالم بنحو 75 مليوناً في عام 2007. ثم بدأت أسعار الأغذية تنخفض في يوليو/تموز 2008. ولكن ينبغي ألا يفسر هذا الاتجاه التنازلي على أنه نهاية أزمة الأغذية. فالأسعار العالمية للغلال لا تزال مرتفعة بأكثر من 63 في المائة عما كانت عليه في عام 2005، وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي. والعوامل ذاتها التي تسببت في أزمة الأغذية في الماضي لا تزال قائمة:

- فالإنتاجية الزراعية منخفضة.
- ومعدل النمو السكاني لا يزال مرتفعاً في كثير من البلدان الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.
- ولا تزال وفرة المياه وحيازة الأراضي من المشاكل الرئيسية.
- وزاد تكرار الفيضانات وحالات الجفاف عن معدلاته في المدى الطويل.
- ولا تزال الاستثمارات في مجال البحث والتطوير الزراعي أقل بكثير مما أوصى به الخبراء، كما أنها ليست موجهة إلى أهم المحاصيل بالنسبة للفقراء.

وبعد أزمة الأغذية، جاء الكساد الاقتصادي العالمي. ونظراً لأن الكساد أدى إلى خفض الأجور والعمالة، فقد أصبح الفقراء يواجهون الآن أزمتين في وقت واحد.

ومما زاد الأمور سوءاً، أن كثيراً من آليات التكيف التي استخدمها الفقراء في مواجهة أزمة الأغذية قد وصلت بالفعل إلى أقصى حدودها. وعلى سبيل المثال، أصبح من الصعب الآن بيع الأصول للتخفيف من هبوط الاستهلاك لأن كثيراً من الأصول قد بيعت بالفعل. وأصبحت الهجرة أكثر صعوبة لأن البلدان المتقدمة تعاني هي الأخرى من الكساد. والاقتران لتمويل الاستهلاك يصطدم بأسواق الائتمان الأكثر تشدداً.

ومن المتوقع أن يؤدي تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الصادرات من السلع الأولية إلى زيادة البطالة في البلدان الفقيرة. وتشير التوقعات الاقتصادية في البلدان الغنية إلى أنه من المتوقع انخفاض الدعم الإنمائي والمساعدات الإنسانية.

وفي عام 2008، بلغت التحويلات المالية المسجلة رسمياً نحو 300 مليار دولار، أو ما يمثل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية مجتمعة، طبقاً لتقارير البنك الدولي. ويعني التباطؤ الاقتصادي، خاصة في قطاعي التشييد والمصنوعات - وهما عادة من مصادر العمالة الرئيسية للعمال المهاجرين - حدوث انخفاض حاد في التحويلات المالية المرسلة إلى الداخل من أجل الأسر الفقيرة في الأوساط الريفية والحضرية على حد سواء.

حماية الفئات الأشد تضرراً

بصرف النظر عن المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل للزراعة، والتي ستناقش فيما بعد، من الواضح أن أفراد المجتمع الأكثر تضرراً بحاجة إلى المساعدة الآن. وبيبين الاستعراض التالي لتدخلات السياسات العامة أنه حتى في أوقات الأزمة، يمكن إنقاذ السكان من أسوأ آثار الجوع وسوء التغذية.

- والخطوة الأولى للوصول إلى الجائعين هي معرفة هويتهم وأماكنهم وحالاتهم. ورصد أسعار الأغذية يساعد الحكومات على توجيه المعونة إلى بؤر الجوع الساخنة داخل البلدان والمجتمعات المحلية. وبذلك يمكن توسيع شبكات الأمان لتشمل الفئات

الأكثر تضررا. ومن بين الخيارات برامج لتوزيع الأغذية، ومشاريع للتحويل النقدي، وبرامج مختلفة للتغذية، ومشاريع للتمكين.

- يجب تصميم البرامج الاجتماعية للجائعين بعناية كي تلائم الظروف. وعلى سبيل المثال، تعمل التحويلات النقدية أو بطاقات الأغذية على تحسين فرص الحصول على الأغذية حيثما تعمل أسواق الأغذية وحيثما يكون الهدف هو تحسين القدرة على شراء أغذية. وإذا كانت أسواق الأغذية لا تعمل بصورة جيدة، كما في المناطق النائية أو المناطق التي تمزقها الحروب، قد تكون برامج المعونة الغذائية المباشرة أو "الغذاء مقابل العمل" هي الأنسب.
- تستطيع أيضا "شبكات الأمان الإنتاجية" أن تقوم بدور هام. وعلى سبيل المثال، في ملاوي وإثيوبيا، أصبحت الإعانات المقدمة للذور والأسمدة والنهج المبتكرة تجاه تأمين المحاصيل جزءا من الحماية الاجتماعية.
- البلدان التي تواجه تباطؤا في النمو بنسبة 4 في المائة بسبب الأزمة يمكن أن تتوقع زيادة بنسبة 2 في المائة في سوء التغذية لدى الأطفال. ولمواجهة حالات النقص في المغذيات الدقيقة لدى الأطفال والفئات المتضررة الأخرى مثل الحوامل أو المرضعات، ينبغي لبرامج الأغذية أن تحاول الحفاظ على التنوع الغذائي أو تحسينه، أو حتى توزيع مكملات من المغذيات الدقيقة أو أغذية مدعمة. وقد يحتاج الأطفال الأكبر سنا إلى برامج للتغذية المدرسية. وتشمل التدابير طويلة الأجل دعم صناعات الأغذية الصغيرة لإنتاج أغذية فطام جيدة؛ ودعم الرضاعة الطبيعية وتشجيعها؛ وتقديم ثقافة تغذية ملائمة ورصد نمو الأطفال.

الاستثمار في الزراعة

وصل الإنتاج العالمي من الغلال في عام 2008 إلى رقم قياسي بلغ 2 245 مليون طن، وهو ما يكفي لتلبية الاحتياجات السنوية المتوقعة والسماح بتغذية متوازنة للمخزونات العالمية. غير أن هذه الزيادة حققتها البلدان المتقدمة. فاستجابة للأسعار الأكثر جاذبية، زادت هذه البلدان من إنتاجها من الغلال بنسبة 11 في المائة. أما البلدان النامية فقد سجلت زيادة قدرها 1.1 في المائة فقط. والواقع أنه إذا استثنينا الصين والهند والبرازيل من هذه المجموعة، فإن الإنتاج في بقية بلدان العالم النامي انخفض بالفعل بنسبة 0.8 في المائة.

وقد تعذر على المزارعين الأكثر فقرا والأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، والذين هم في أشد الحاجة للاستفادة من ارتفاع أسعار الغلال، اغتنام هذه الفرصة وتوسيع إنتاجهم بسبب عدم إمكانية الحصول على المستلزمات أو الاستفادة من فرص التسويق.

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن الزراعة في البلدان النامية تحتاج إلى 30 مليار دولار أمريكي سنويا كاستثمارات لمساعدة المزارعين. ويلزم هذا المستوى من الاستثمار لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 وهو تخفيض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام 2015. ويعد هذا المبلغ متواضعا إذا ما قورن بالمبلغ الذي انفق في عام 2007 لدعم الزراعة في البلدان الغنية وهو 365 مليار دولار أمريكي. كذلك ينفق العالم سنويا 1 340 مليار دولار أمريكي على التسلح كما أمكن تبديل تريليونات الدولارات في وقت قصير في الفترة 2008-2009 لدعم القطاع المالي في البلدان الغنية.

واستثمار 30 مليار دولار سنويا من شأنه أن يحقق منافع سنوية عامة قدرها 120 مليار دولار أمريكي. وهذا من شأنه أن يحقق ما يلي:

- تحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين الظروف المعيشية ومستوى الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة؛
- تنمية الموارد الطبيعية وصونها؛
- توسيع البنية التحتية وتحسينها وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛
- تعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها؛
- ضمان الحصول على الغذاء لأكثر الفئات احتياجا إليه من خلال شبكات الأمان وغير ذلك من المساعدات المباشرة الأخرى.

وتلزم استثمارات عامة وخاصة على حد سواء، وبالأخص عن طريق الاستثمار العام الموجه لتشجيع وتيسير الاستثمار الخاص، لاسيما من جانب المزارعين أنفسهم. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء طريق عام في منطقة خصبة يجعل الاستثمارات الخاصة مربحة في هذه المنطقة.

مع زيادة أعداد الجائعين من سكان العالم بنحو 105 مليون في عام 2009، يبلغ الآن عدد من يعانون سوء التغذية 1.02 مليار من البشر، وهو ما يعني أن قرابة سدس سكان العالم يعانون الجوع.

وبمناسبة يوم الأغذية العالمي عام 2009، دعونا نفكر في تلك الأعداد وفي معاناتهم البشرية. وسواء كانت هناك أزمة أو لم تكن هناك أزمة، فإن لدينا الدراية الفنية لكي نعمل شيئا يتعلق بالجوع. ونحن لدينا أيضاً القدرة على إيجاد الأموال لحل المشاكل عندما نراها مهمة. فدعونا نعمل معا لضمان الاعتراف بالجوع كمسألة حرجية، وأن نسعى لحلها. وباستضافة مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي اقترحه المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 أن يكون أداة أساسية للقضاء على الجوع.

لمزيد من المعلومات عن يوم الأغذية العالمي، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

World Food Day and Special Initiatives Branch (KCIW)

Communication Division

Knowledge and Communication Department

Viale delle Terme di Caracalla

00153 Rome, Italy

Email: world-food-day@fao.org

FAX: + 39 - 06 - 57053210

URL: www.fao.org/getinvolved/wfd